

أدلة التصريف في كتاب دقائق التصريف

م.د. هادي خلف رسن
جامعة البصرة - كلية التربية / القرنة - قسم اللغة
العربية

ا.د. ليث داود سلمان
جامعة البصرة - كلية الآداب - قسم اللغة
العربية

2019

أدلة التصريف في كتاب دقائق التصريف

ملخص البحث

لم يكن التراث اللغوي الذي خلفه العلماء واللغويون أسيراً لمبدأ الإبلاغ المحض والمعرفة السطحية الساذجة، بل كانت مقارباتهم تستند إلى مبادئ التفكير السليم والمسار المنهجي القويم، وإجراءات المعرفة العقلية الحسنة، فلا تتأسس منظومة لسانية بعيدة من مرتكزات الاحتجاج، ولا تقوم صياغة لغوية خارج إطار الفكر المنهجي، وقد جاء كتاب دقائق التصريف ببعدها حجاجي ظريف يروم حمل المتلقي على الإقناع بحكم مباني الاستدلال التي اضطلعت بها مسائل التصريف لديه. وهذا عمل مميز يعكس المناخات المعرفية والمناحي الإجرائية التي تبوح بها ثقافتنا الإسلامية.

Abstract

Evidences of Morphology in the book of “Daqayiq Al-Tasrif/ Precisions of Morphology”

Prof. Dr. Laeeth Dawood Selman
University of Basrah
College of Arts
Department of Arabic

Lect. Dr. Hadi Khalif Resan Al-Qurnawi
University of Basrah
College of Education-Qurnah
Department of Arabic

The linguistic legacy left behind by scientists and linguists was not captivated by the principle of pure reporting and naive superficial knowledge, but their approximations were based on the principles of sound thinking, systematic methodological approach, and prudent mental knowledge procedures, there is no established system of data distant from the pillars of verification, and does not form language outside the framework of systematic thought. The book of “Daqayiq Al-Tasrif (Precisions of Morphology) comes with a nice verification dimension that aims to let the recipients’ persuasion by a semantic rule agreed by its principles of morphology. This is a notable works that reflects the cognitive climates and procedural aspects of our Islamic culture.

ينطوي فعل الكتابة ونشاط التأليف على بعدٍ معرفيٍّ مهمٍّ يقرّر وجهة الأداء وأثرها في عملية التواصل، ومن ثمّ فاعليتها في صناعة إنموذجه المحدد، ذلك هو الدليل الذي يقترن بمسائل العلم ويرافق مطالبه من أجل قيام الموضوع على أسس متينة ومباني قويمة، يُكتب لها البقاء أمام سجال الفكر ولجج الخصومة، وتُحقق وظيفتها في عملية المحاججة والإقناع.

انطوى كتاب دقائق التصريف على نشاط ذهنيٍّ مميّز، ومسالك عقليةٍ دقيقة، تؤطّر الفكر بصبغة فلسفيةٍ في التعاطي مع الموضوع اللغوي، فكان المطلب الصرفي فيه لا يغادر مباني الاستدلال ولا يزايل مرتكزات المعرفة، يقترح نفسه في ميادين القراءة الواعية والبحث العميق، فيبوح بسقف التلقّي ومنزلته العلمية.

استمدّ الكتاب شرعيته القانونية من مباني الفلسفة التي تقرر للعلوم موضوعاتها وتشخّص للمواد هوياتها، واستقى من رحيقه التفكير الصرفي، فأخذت سبل الاستدلال لديه طريقتين: أحدهما طريق النقل، وهو طريق يتواشج مع سنخ العلوم اللغوية في التوثق من مروياته، والآخر طريق العقل الذي يعتمد على قوّة الإدراك وشدّة النظر وسرعة البديهة في تقرير الاختيار.

أولاً. السماع (الدليل النقلّي)

السماع أو النقل من أدلة النحو التي ذكرها أبو البركات بن محمد الأنباري، وهو يعني: (الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة)¹، وهو يشمل كلام الله وكلام نبيّه، وكلام العرب بشقيّه المنظوم والمنثور قبل أن يذبّ الفساد إليه²، والأخير يشمل كلام الصحابة أيضاً؛ لأنّ اللحن توغل إلى لغة العرب من كثرة الموالي والمولدين.

ولهذا النحو من الدليل حضوره المميّز في المدوّنة الصرّفية على وجه العموم، وفي هذا المصنّف (دقائق التصريف) يتجلّى تميّزه أكثر بحكم ما عوّل عليه من الاحتجاج للنقل، فقد كثرت شواهد النقلية التي يؤتى بها للتدليل على صحّة المسألة وتقرير المطلب وتعزيز مؤداه، وقد أورد الدكتور الضامن محقق الكتاب إحصاء بعدد الشواهد الواردة في الكتاب، فبلغت شواهد القرآن والقراءات 442 آية، وفي الحديث والأثر استحضر 24 منها، وذكر 40 من الأمثال والحكم والأقوال، وأخذ الشعر القح المعلى؛ إذ بلغت 924 بيتاً لشعراء مختلفين³، ولكن ليست هذه الشواهد متعدّدة خاصّة بتحرير المسائل الصرفية، فقد جيء بها لبيان مناح متعدّدة كبيان معاني المفردات والدلالة والتفسير وبعض مسائل النحو واللغة. ومع ذلك يكون الاحتجاج الصرّفي بهذا الدليل بليغاً في تحقيق الطلب وتفعيل الاستجابة والقبول.

الشواهد الشعرية

كثر الاتّكاء على الشعر في بيان المسائل وتحرير الوجه الذي تجري عليه القاعدة وتعزيز الرأي الذي يقع عليه الاختيار، وقد كان حضوره في المشهد الاحتجاجي فاعلاً، يؤدي وظيفة الاستدلال، ويحقق غاية الإقناع، ويبلغ وجدان المتلقّي، فتكون الاستجابة للمطلب نابعة من قناعة الذات؛ إذ لها ما يسوغها ويوثقها من الدليل الذي يستمدّ شرعيته من الفصيح المسموع من كلام العرب. ومما نجده عند ابن المؤدّب في استحضار الشعر للاحتجاج ما يأتي:

- من العرب من يقول في الإخبار عن الجماعة (فَعَلُ) بلا واو ولا ألف. وقد استند في ذلك إلى الشواهد* الآتية:

فَلَوْ أَنَّ الْأَطْبَاءَ كَانُوا حَوْلِي وَكَانَ مَعَ الْأَطْبَاءِ الْأَسَاءُ
إِذَا مَا أَذْهَبُوا وَجَدًا بِقَلْبِي وَلَوْ قِيلَ الْأَطْبَاءُ الشُّقَاءُ
إِذَا مَا شَاءَ ضَرَوْا مَنْ أَرَادُوا وَلَا يَأْلُو لَهُمْ أَحْضُ ضَرَارَا
مَتَى أَقُولُ: خَلْتُ عَنْ أَهْلِهَا الدَّارُ كَأَنَّهِنَّ بِجَنَاحِي طَائِرُ طَارُ⁴

جاء المصنّف بهذه الأبيات لتقوم دليلاً على مجيء (فَعَلُ) للجماعة بلا واو، فجاء بـ(كان) وشاء (طار) والأصل كانوا وشاءوا وطاروا، فلما حُذفت الواو ضمّوا لم الكلمة.

- الأصل في مخاطبة جمع الرجال فَعَلْتُمُو بالواو؛ لأنّها علامة الجمع، وقد حُذفت وما بقي دليلٌ عليها. وقد أقام المصنّف دليلاً نقلياً على دعوته، تمثّل بالشواهد الآتية:

قوم أصابهمو من وري زندهمو شرارة غيها في ثوب واريها
وَهُمُّوا أَيْسَارٌ لُقَمَانٌ إِذَا أَعْلَتِ الشَّنْوَةُ أَبْدَاءَ الْجُرُرِ

وقد جيء بالميم لتكثير الكلام⁵. والشاعر هنا جاء بها على الأصل، وكان القياس يقتضي ان يقول: أصابهم وزندهم.

- الأصل في المصدر أن يأتي مفرداً، ولكن قد يجمع إذا دلّ على الاختلاف، وقد استشهد بالمسموع من الشعر:

يُجَدِّلون مُلوكاً في طوائفهم ضرباً خَرَادِيلاً كالتشقيق في الأدم

فجمع الخردلة لتفرقها، وهي مصدر. ومنه قول الشاعر:

سَيِّمْتُ تَكَالِيفَ الْحَيَاةِ وَمَنْ يَعِشْ ثَمَانِينَ حَوْلًا لَا أَبَا لَكَ يَسَامٍ⁶

فجمع كلمة تكليف، وهي مصدر، والأصل في المصدر أن لا يُجمع ولا يُثنى لدلالته على الحدث المجرد، وكونه جنساً لفعله⁷.

● المصادر التي لا أفعال لها، وقد أورد لها بعض الشواهد:

الْحُصْنُ أَدْنَى لَوْ تَأَيَّبْتِهِ مِنْ حَنْيَتِكَ التُّرْبِ عَلَى الرَّابِ

مَقْدَفَةٍ بِدَخِيسِ النَّحْضِ بَارِئَهَا لَهُ صَرِيْفٌ صَرِيْفٌ الْقَعْوِ بِالْمَسَدِ⁸

● المصادر التي تخالف صدورها، ومما ذكره لها:

يَلُوحُ بِجَانِبِ الْجَبَلَيْنِ مِنْهُ رَبَابٌ يَحْفَرُ التُّرْبَ اخْتِفًا

فجاء الاحتفار مصدراً للحفر؛ لأنك تقول حفرت بئراً واحفرت بئراً والمعنى متقارب⁹.

وَخَيْرُ الْأُمُورِ مَا اسْتَقْبَلَتْ مِنْهُ وَلَيْسَ بَأَنْ تَتَّبَعُهُ آتِيَاءًا

وقد جعل الشاعر الاتباع مصدر التتبع، ومعناها متقارب¹⁰.

● مجيء الجمع على زنة (فَعَلْ)، وقد أورد له قول ذي الرمة:

فَأَنْصَاعَ جَانِبِهِ الْوَحْشِيِّ وَأَنْكَدَرَتْ يَلْحَبْنَ لَا يَأْتِلِي الْمَطْلُوبُ وَالطَّلَبُ

والطلب جمع طالِب¹¹.

جواز مجيء فَعُولٍ بمعنى المَفْعُولِ بالهاء وبغير الهاء، ومما ذكر له:

فِيهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً سُودًا كَخَافِيَةِ الْغُرَابِ الْأَسْحَمِ

بَيْتُ النَّدَى يَا أُمَّ! عَمْرٍو ضَجِيعَهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْمُنْقِيَاتِ حَلُوبُ

مَا رَاعَنِي إِلَّا حَمُولَةٌ أَهْلَهَا وَسَطُ الدِّيَارِ تَسْفُ حَبَّ الْخِمْمِ¹²

فطوبه وحمولة جاءت على زنة فَعُولٍ مقترنة بالهاء، وهي بمعنى المَفْعُولِ.

● جَمْعُ مِفْعَالِ الْوَصْفِ عَلَى غَيْرِ التَّصْحِيحِ؛ لِاسْتِوَاءِ الْمَذْكَرِ وَالْمَوْثُوثِ فِيهِ، وَاحْتِجَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

تَظَلَّ مَقَالِيْتُ النِّسَاءِ يَطَانُهُ يَقْلُنَ أَلَا يُلْقَى عَلَى الْمَرْءِ مِنْزَرُ¹³

فمقلات زنة مِفْعَالٍ جُمِعَتْ عَلَى مَفَاعِيلٍ، وَلَمْ تَجْمَعْ جَمْعَ تَصْحِيحٍ؛ لِلسَّبَبِ الْمَذْكَورِ أَعْلَاهُ.

● جَمْعُ فَعْلَةٍ يَكُونُ بِتَحْرِيكِ السَّاكِنِ وَإِبْقَائِهِ عَلَى سَكُونِهِ، وَقَدْ اعْتَمَدَ عَلَى النُّقْلِ فِي ذَلِكَ،

فَمِنَ التَّحْرِيكِ:

رَجِمَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسِجِسْتَانَ طَحَّةِ الطَّلْحَاتِ

ومن التسكين:

رَحَلْنَ لِشَقَّةٍ وَنَصَبْنَ نَصَبًا لَوْغَرَاتِ الْهَوَاجِرِ السَّمُومِ

أَبَتْ نِكْرُ عَوْدَنْ أَحْشَاءَ قَلْبِهِ حُفُوقًا وَرَفُضَاتِ الْهَوَى فِي الْمَفَاصِلِ¹⁴

فَطَلْحَةُ جُمِعَتْ بِتَحْرِيكِ الْعَيْنِ بِالْفَتْحِ، وَهُوَ الْقِيَاسُ بِلَا خِلَافٍ، وَالتَّسْكِينُ فِي جَمْعِ وَغَرَاتٍ مَرْوِيٌّ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ، وَهُوَ لَا يَبْلُغُ الْقِيَاسَ فِي حَرَكَةِ الْعَيْنِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ. وَلَكِنْ الْكُوفِيُّونَ قَالُوا بِهِ، وَلِذَلِكَ

أورد المصنّف له أكثر من شاهد في كتابه دقائق التصريف(15).

- ومن النقل ما نجده يعتمد على الشعر في بيان معاني الأمثلة، فمن مجيء أفعلتُ الشيء بمعنى الدعاء، نحو: أسقيته بمعنى أدعو له بالسقيا. ومنه قول الشاعر:

وَأَسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أُبْنُهُ تُكَلِّمَنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهُ¹⁶

ومجيء استفعل بمعنى أفعّل، نحو:

وَاسْتَنْكَرْتَنِي وَمَا كَانَ الَّذِي نَكَرْتُ مِنَ الْحَوَادِثِ إِلَّا الشَّيْبَ وَالصَّلْعَا¹⁷

واستنكرتني بمعنى أنكرتني.

وأدلته في مجال النقل من الشعر كثيرة جداً، وهي منبسطة في مباحث التصريف، ويندر أن نجد مسألة تخلو من الاعتماد على الشعر، والمصنّف يعوّل عليه كثيراً حتّى في غير مسائل التصريف، وبذلك تتجلى سعة الذاكرة وقوة الحافظة لديه، والمنهجية الصارمة في بناء المنظومة الاستدلالية التي تجعل طريق الإقناع فاعلاً في الهيمنة على فكر المتلقّي؛ إذ جعل كلام العرب المنظوم من المرافقات الاحتجاجية في بلورة المطلب الصرفي، فهو يبرز إلى المتلقّي بثوب التداول والاستعمال غير الخارج من لغة العرب الفصيحة، وفي هذا مكسب لاستجابة القارئ وتحرير التعاون من الخطاب الصرفي الذي ينتجه المصنّف.

القرآن الكريم والقراءات

عني المصنّف بهذا المظهر السماعي كثيراً، وجعله من عمدة ما يتكئ عليه في بناء المنظومة الصرفية، فهو دليل يعتمد على النقل الصحيح الفصيح -الذي لا شبهة فيه ولا مرأ- في تحرير المطلب وتبني الرأي وتدعيم الاختيار، وهو يأتي بعد الشعر في سلم الأدلة لدى المصنّف من حيث التجليات الوجودية، وحضوره في هذا المتن العلمي لا يقتصر على الحجاج الصرفي، إذ عوّل عليه المؤلف في المسالك اللغوية المتشعبة التي بنى عليها كتابه، ومن السماع الذي نجده في هذا المتن ما يأتي:

- الأصل في المصدر أن يكون على بنية واحدة، وقد يجوز أن يذهب مذهب الأسماء، ومنه قوله تعالى: (هُدًى لِّخَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ) الحج 19، والمسوغ للتثنية أنه أراد فريقين من المسلمين والكفار¹⁸. ومن جمعه قوله تعالى: (إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَأَصْوَاتُ الْحَمِيرِ) لقمان 19، وقد جمع لأنه أراد أصوات البهائم والناس فتتحقق الجمع لاختلافه¹⁹.

- مجيء المصدر من فَعَلَ يَفْعُلُ على فاعلة، وسماعه من القرآن: (وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَائِنَةٍ مِنْهُمْ) المائدة 13. فخائنة من المصادر الواقعة على وزن فاعلة، وهو من فَعَلَ يَفْعُلُ²⁰.

- المصدر الميمي من عاش مَعَاشٌ، ومنه في التنزيل: (وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا) النبا 11، جاءت (معاشاً) بمعنى العيش، ولو أراد وقت العيش لقال: مَعِشاً²¹.
- ما كان على فُعْلة جمع على فُعَلَاتٍ، والمفتوح الفاء يُجمع على (فَعَلَاتٍ)، وقد استند إلى آي الذكر الحكيم:

(ظَلَمَاتٍ) و(خُطُوتٍ) و(هُم فِي الْعُرْفَاتِ) سبأ 37، و(وَمَا يُفِيقُ فُرْبَاتٍ) التوبة

99، (وَقُلْ رَبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ) المؤمنون 2297. وهي جمع ظُلْمَة وَخُطُوةٌ وَغُرْفَة وَفُرْبَة وَهَمَزَة.

- مجي استفعل بمعنى أفعّل، ومنه قوله تعالى: (ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ وِعَاءِ أَخِيهِ) يوسف 76، أي أخرجها²³.

- جواز أن تكون اللام ساكنة والتضعيف غير ظاهر في المضاعف المكسور العين إذا أسند إلى الضمير المتحرك، ودليله القرآني: (وَإِنظُرْ إِلَى إِلْهَك الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا) طه 97، و(فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ) الواقعة 65. وقد ذكر المصنّف أنّها لغة لربيعة²⁴. والمشهور أنّ المضاعف المكسور العين عند اتصال ضمائر الرفع المتحركة به يجوز فيه ثلاثة أوجه: الإتمام، نحو ظَلَلْتُ. وحذف العين ونقل الحركة إلى ما قبلها، نحو: ظَلْتُ. وحذف العين بلا نقل، نحو: ظَلْتُ²⁵.
- قلب الواو المضمومة همزة إذا وقعت فاء، ومن النقل القرآني: (إِذَا الرُّسُلُ أُقِنَّتْ) المرسلات 11، والأصل فيه من الوقت، وهي لغة تميم²⁶.
- ترك الإعلال والحمل على الأصل، فقد استشهد المصنّف على مجي الفعل الناقص المزيد على الأصل بقوله تعالى: (اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ) المجادلة 9. والقياس فيها استحاذ على اللغة المشهورة²⁷. وكان المازني يقول في اسْتَحْوَذَ وَأَغْيَلَتْ: (إنّا لم نسمعها معتلين في اللغة)²⁸.

وثمة الكثير من النصوص القرآنية التي يأتي بها مع المسائل المطروحة، سواء أكانت على نحو التدليل أم على نحو التعزيز والتوثيق.

والقراءات القرآنية هي الأخرى حاضرة في بناء المنظومة الصرفية، ومما أورده المصنّف لها ما يأتي:

- مجيء المضارع بمعنى الماضي، وقد احتجّ له بقراءة نافع: (حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) البقرة 214، والمعنى حتى قال الرسول²⁹.
- مجيء فَعَلَ بمعنى النسبة، وقد استشهد المصنّف بقراءة: (إِنَّ ابْنَكَ سَرِقٌ) يوسف 81، والمعنى نُسب إلى السرق أو رمي به³⁰.
- مجيء المصدر (قال) بمعنى القول، ومنه قراءة ابن مسعود: (ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ۖ قَالَ الْحَقُّ) مريم 34. فالقال بمعنى القول³¹.
- مجيء مَفْعَلَةٌ من الناقص على الأصل مع وجود موجب الإعلال، ومنه قراءة: (لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ) البقرة 103، فقد استعملت على الأصل والقياس فيها الإعلال³².

ت- الحديث النبوي

اختلف العلماء في جواز الاحتجاج بالحديث النبوي، فبعضهم أبعده من مجال الاحتجاج كالنحاة الأوائل وأبي حيان في حين عني به السهيلي وابن خروف وابن مالك، وقد اتّخذ منهاجاً وسطاً الشاطبي³³. وبمعابنة هذا المتن الصرفي يتبين أن ابن المؤدّب ممن يجوز الاحتجاج بالحديث النبوي، فقد أورد الأحاديث للتثبت من صحّة المطلب والتأكيد على وجهته، ومنها:

- أورد الحديث للتدليل على المصادر التي لا أفعال لها، ومنه الحديث: (اتَّقُوا فِرَاسَةَ الْمُؤْمِنِ فَإِنَّهُ يَنْظِرُ بِنُورِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ)، والفِرَاسَةُ من المصادر التي لا فعل لها³⁴.
- قلب الواو همزة، وقد استحضر ابن المؤدّب الحديث النبوي: (ارْجِعْنَ مَأْجُورَاتٍ غَيْرِ مَأْجُورَاتٍ)، للتدليل على جواز القلب على التوهم لمشاكلته مع همزة مأجورات³⁵.

- مجيء تَفَعَّلَ بمعنى إمهالك نفسك في أمر حتى تصير من أهله، وقد استحضّر المؤلف الحديث: (المتشبع بما لا يملك كلابس ثوبي زور)³⁶، فمجيء المتشبع وهو اسم فاعل من تَشَبَّعَ يُعْطِي معنى من يظهر الشبع حتى صار من الشبعي.
- مجيء الوصف من الباب الثاني على فَعَلٍ، وهو لا يثنى ولا يُجمع لأنه مبني بالمصدر، ومنه الحديث: (إنّ النبي صلّى الله عليه وسلّم، وأبا بكرٍ رحمه الله، خرجا مهاجرين إلى المدينة من مكّة، فمرّا بسراقة بن مالك بن جعشم فقال: هذان فرّ قريش، ألا أرُدُّ على قريش فرّها)، وفرُّ وصف جاء مفرداً في مورد المثنى؛ لأنه في الأصل مصدر³⁷.
- أورد الحديث في ذكر الفروع من الملتوي، ومن مجيء فاعل منه دعاء النبي صلّى الله عليه وسلم لعليّ عليه السلام: (اللهم والٍ منّ والآه وِعَادٍ مَنّ عَادَاهُ)، ف(والٍ) من الملتوي ولي ومصدره الموالاتة³⁸.

ولا يقتصر إيراد الحديث في الاحتجاج للصرف، بل أوردته في مجال اللغة وبيان معاني الكلمات كما أوردته في مجال النحو أيضاً.

ث- الأمثال وكلام العرب

لم تبلغ شواهد النثرية من الأمثال وكلام العرب ما بلغته الشواهد الشعرية والنصوص القرآنية في المدونة الصرفية، وقد استحضر ابن المؤدّب هذه الشواهد لتكون أداة في المحاجة ووسيلة للإقناع في ، وقد كان نصيب المسائل الصرفية قليلاً جداً، ومما أودعه المصنّف في تحرير مطالب الكتاب عموماً دقائقه ما يأتي:

- احتجّ بالسماع من العرب على جواز ضمّ الفاء أو كسرهما- إذا جاء بعدها ياء او ياء ساكتتان- وذكر المثل: (بَلَّغَ الْجِرَامُ الطُّبِّيْنَ)³⁹.
- أورد المصنّف مَثَلَيْنِ لبيان الفروع من المهموز، فذكر المثل: (شر ما أشاءك إلى مَخَّةِ عُرْفُبٍ)، و(أَشِنْتُ عَقِيلُ إِلَى عَقْلِكَ)؛ لبيان المصدر منه وهو الإشاءة⁴⁰.
- أورد المصنّف كلام العرب لبيان مجيء المصدر على وزن (مَفْعَلٍ)، فقال: (والعرب تقول: بارك الله له في مَسِيرِهِ، أي في سَيْرِهِ)⁴¹، والمصدر من هذا الباب يكون زنة (مَفْعَلٍ).
- أورد المصنّف قول العرب: (إِنِّي لِأَتِيهِ بِالْعَدَايَا وَالْعَشَايَا) لتوجه الشذوذ في جمع غَدَاة، فقال إنّ الجمع الخارج عن القياس من جرّاء الانضمام إلى ما يزاوجها في الكلام⁴².
- احتجّ على حذف الواو والياء في الوقف بقول العرب في الجماع: (إِخْوَتُكَ لَمْ يَذْهَبْ)، والأصل: لَمْ يَذْهَبُوا⁴³.
- استدلّ المصنّف على أصالة الميم في مَعَدَّ بقول العرب؛ إذ قال: (تقول العرب: تَمَعَدُّوا)⁴⁴.
- استدلّ المصنّف على تحريك العين من فَعَلَةٌ بالفتح بالجمع بقول العرب: (أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ قَطَرَاتِ الشَّرِّ)، وَقَطَرَاتِ جَمْعِ قَطْرَةٍ⁴⁵.

ثانياً. القياس

القياس نشاط ذهنيّ مميّز وممارسة عقلية صرفة، اتكأ عليها العلماء في بيان الوجه الذي يكون عليه الاستعمال اللغوي مشروحاً، فأقيمت المباني القانونية وانتجت الصياغات المعرفية التي يجري

عليها الكلام في تجنّب الوقوع بالزّلات من اللحن، وتحاشي عثرات اللسان. وقد أشبع علمائنا هذا الأصل بحثاً ودراسة، ففُصِّل في حدّه واشتراطاته، وشُقِّق في أقسامه واستعمالاته. وهو يعتمد- في بناء هويته الاستدلالية- على السماع من كلام العرب الفصيح والنصّ الديني. وهو الدليل الثاني لدى أبي البركات بن محمد الأنباري بعد النقل⁴⁶، وأورد أربعة تعريفات، هي: (تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل هو اعتبار الشيء بالشيء الجامع)⁴⁷، وهي متقاربة عنده، والقياس متقوم بأربعة أشياء: أصل وفرع وعلة وحكم⁴⁸، وعقد له مباحث جمّة، ليس هنا بحثها وإيرادها، وتبعه في ذلك السيوطي في اقتراحه، وما يهّمنا في هذا المبحث تسليط الضوء على الدور الاستدلالي الذي يؤديه القياس في طرح مباني التصريف.

وفي هذا المتن نجد القياس يعطي الجنبية المعرفية لتجليات القاعدة الصرفية، فهو ينقل الفارئ من جزئيات الاستعمال الذي يقدمه المسموع من اللغة إلى مجال التعميم الذي يخنزل النشاطات التداولية الفردية، فنقوم الكليات بإنتاج الوعي الصرفي في مرحلة التعلّم والتعليم التي تتطلبها مرحلة التأسيس العلمي للموضوع اللغوي.

وقد أخذ القياس تجليات أسلوبية متعدّدة في كتاب دقائق التصريف، يمكن تقديمها على النحو الآتي:

التصريح بلفظ القياس

أكثر المصنّف من إيراد هذا الأصل بلفظه، محيلاً بذلك على ما يستنبطه من بعد استدلال في تقرير المطلب، ومما نجده عند ابن المؤدّب في هذا المنحى الموارد الآتية:

- أورد لفظ القياس في مجال حديثه عن بناء مفعول للمكان، إذ يقول: (اعلم أنّ (المَفْعِل) قياسه بعين (يفعل) أبداً. فإذا كانت العين في (يَفْعُل) مكسورة (فالمَفْعِل) مكسورة إذا اريد به الاسم والمكان)⁴⁹. والقياس هنا يمثل قاعدة كئيّة مستنبطة من أمثلة صحيحة فصيحة، فكل اسم يبني للمكان من المضارع المكسور العين يكون على زنة: مَفْعِل.
- أورد لفظ القياس في معرض حديثه عن الفعلين دعا وبكى (أولاد الأربعة)، إذا أخبرت بهم عن المرأتين، وتوجيههما، فقال: (القياس دعاء، وبكاتا، فحذفت الواو والياء والألف بناء على الواحد)⁵⁰، والقياس هذا ناظر إلى الفعل الصحيح الذي يخلو من الألف الساكنة التي تلتقي مع سكون التاء.

وقد يستعمل لفظ الأقيس في مجال الإيثار والتفضيل بالاختيار، ومنه:

- أور لفظ الأقيس في أثناء حديثه عن الخلاف بين الخليل وسيبويه من جهة، والأخفش في المحذوف من الناقص إذا بُني للمفعول، فبعد أن عرض رأييهما قال: (وقول الأخفش أقيس وإلى هذا القول ذهب الكسائي)⁵¹. والقياس في المسألة يخصّ توجيه المحذوف من الصيغة، فهو واو مفعول عند الطرف الأوّل، وعين الاسم عند الثاني، وهو يقوم على مجموعة من الأدلة التي يتبناها كل طرف⁵²، وكلاهما حسن. ولكنّ المصنّف يميل في الترجيح للأحسن على الأخفش.

القياس المضمّر

من الإجراءات المنهجية المتبعة لدى المصنّف التصريح باشتراطات القاعدة التي تُحيل على مفهوم القياس، وهذا النحو من الإجراءات له تمثّلات أسلوبية على النحو الآتي:

أسلوب الشرط

كثيراً ما يُعَوّل العلماء ومنهم المصنّف على استعمال أسلوب الشرط في الإحالة على القياس في صياغة القاعدة وتقديم نموذج استدلالي في إلزام القارئ بالحجّة على الوجه في اتّباع الاستعمال الصحيح، ومن ذلك:

- ذكر أسلوب الشرط في بيان الوجه في صياغة المَفْعَل من المثال، وفي ذلك يقول: (وإذا كانت ثابتة في غابره نحو: يُوَسِّن، وَيُوَجِّل كان (المَفْعَل) مكسوراً إذا أُريد به الاسم والمكان، ومنصوباً إذا أُريد به المصدر).⁵³
- أورد الشرط في بيان الإخبار عن الباطن من الناقص، وفيه يقول: (فإذا أُخبرت عن الباطن من هذا الباب قلت: (قِيلَ) بتحويل حركة العين إلى الفاء قبلها. وَيَبْعَ وَخَيْفَ. وهذه هي اللغة الفصيحة)⁵⁴.
- واستعمله في بيان بناء الأفعال المستقبلية، فقال: (إذا أُخبرت عن الرجل بالفعل المستقبل قلت: يَفْعَلُ)⁵⁵.
- واستعمل في بيان الحروف الزوائد، نحو: (وأما الياء فإذا وجدتها ثانية، وثالثة، ورابعة فهي زائدة)⁵⁶.

وهذا النحو من الأسلوب يُلزم الحجّة أكثر في إقامة الدليل؛ لأنّه يجعل القارئ في سيرورة مع المطلب الصرفي، فالبنية الشرطية تقوم على مبدأ التلازم، والتدرّج في الانتقال من المقدم إلى التالي، والمتلقّي فيه يعي جوانب المسألة، ومن تسليمه بأحد جهاتها يكون الانتقال إلى تثبيت المطلب أنجع وأبلغ.

أسلوب الأمر

ثمّة منحى أسلوبيّ آخر تتجلى به الأبعاد المعيارية في تقديم مسائل التصريف، ذلك هو أسلوب الأمر الذي يتّبعه المصنّف في إلزام المتلقّي الحجّة عبر الإحالة على اشتراطات القاعدة في صياغة مفهوم القياس، وهذا الإجراء يُجسّد منزلتين: الأولى هي سلطة المتكلم وعلو مرتبته. والثانية هي حال المتلقّي وسقفه المعرفي، والعلاقة بينهما تمثل علاقة تضاييف بين المُعَلِّم والمُتَعَلِّم، وبذلك يُنتج أسلوب الإلزام المترشح من الأمر فاعلية في التواصل أكثر بحكم خطابه المباشر، وهذا ما يفسر اطراده في تكوين الفكر الصرفي لدى المتلقّي، ومنه:

- (اعلم أنّ المصدر مشتقّ من الفعل الماضي وماخوذ منه)⁵⁷.
- (واعلم أنّ المستعمل من الأدوات الذي هو على معيار (مَفْعَلٍ) يجيء مكسور الميم، نحو: المِقْطَع، والمِقْصَص، والمِفْتَح وما أشبهها)⁵⁸.
- (اعلم أنّ الاسم الظاهر لا يكون على حرف واحد لأنّ أقلّ الكلام حرفان: حرف يُبتدأ به، وحرف يُوقف عليه ولا يتأتى هذا في الحرف الواحد...)⁵⁹.
- (اعلم أنّ الهمزة إذا كانت أولاً وكان الشيء الذي هي فيه عدده أربعة أحرف بها فصاعداً فهي زائدة إلا أن يجيء أمر يوضح أنّها من نفس الحروف...)⁶⁰.

وقد يُقرن الأمر بمفهوم الشّادّ، فيكون البوح بالقياس مستنبطاً من التقابل، ومنه قوله: (اعلم أنّ الفعل السالم الصحيح يدور على ستّة أوجه خلا الشّادّ النادر منه والباطن المضمر)⁶¹.

وإلزامية هذا الخطاب الذي يتضمنه الأمر متفرّج عن صرامة القاعدة وشدّة إحكامها، ولذلك هي تؤدّي وظيفة حجاجية في التقبل والإقناع.

الإخبار

قد يكون الإخبار أداة فاعلة لرسم حدود القاعدة والبوح بالبعد المعياري الذي يجري عليه الوجه في المسألة الصرفية، ولهذا الإخبار مناح أسلوبية متعدّدة يمكن الوقوف عليها من الصياغات الآتية:

- الإخبار عن المعين المحلى بالألف واللام، ومن ذلك قوله في أمر المضاعف: (والأمر من هذا الباب: ودّ، بغير ألف لتحرك الحرف الثاني في الغابر، وتحرك الحرف الثاني فيه لمجيء التشديد بعدها)⁶². ومنه حديثه عن فروع الصحيح في الأمر؛ إذ يقول: (والأمر منه: أفعل، بنصب الألف، لأنها شديدة قاطعة ولا ينظرناظر إلى ثالث الغابر منه في اللفظ فيكسر الألف لانكساره لأنه رابع في الأصل، والساقط منه الهمزة...) ⁶³.

والإخبار هنا يؤدي وظيفة الحصر في بيان حال المسند إليه، وقد أرفق بالتعليل لتفسير القاعدة وتوضيح مسارها.

- الإخبار بتقديم الجار والمجرور، ومن ذلك قوله، في بيان جهات التصريف من الفعل الصحيح: (وفي الخبر عن الرجلين: هما يضربانني. بنونين، الأولى منهما علامة للرفع، والثانية أدخلته فصلاً بين الياء التي موضعها خفض)⁶⁴.

ومنه: (ومنه ما يكون على (فعل) وجمعه (فعال)). نحو: ضخم وضخام، وصعب وصعاب)⁶⁵. والبعد القياسي واضح في هذا الإخبار، وفي التقديم عناية واهتمام لبيان جزئيات المسألة التي تنتظم بقاعدة.

- الإخبار باستعمال الموصول، ومنه: (وما كان من النعوت على معيار (مفعول) ما ليس للمذكر فيه حظ، فهو معرّي عن الهاء نحو: مريض، ومطفل ومذكر)⁶⁶. ومنه حديثه عن المثال في بناء مفعول منه أيضاً: (وما كان من هذا اسماً موضوعاً ليس بمصدر ولا مكان فهو منصوب نحو: مؤزن)⁶⁷. ومنه قوله: (ما كان على (فعل) فجمعه: فُعلات)⁶⁸. وهذا الإخبار قريب في مؤداه من أسلوب الشرط، القائم على التعلّق، بحكم وجود الفاء، فما بعدها يمثل الحكم الذي يختزل المسموع من كلام العرب، وفي هذا تقرير للقاعدة وبيان للوجه في الجمع.

وهكذا تتكاثر المناحي الأسلوبية للقياس عند ابن المؤدّب في بناء المنظومة الصرفية، وهي تؤدّي وظيفة استدلالية تنطوي فيها الكثير من الجزئيات المشتركة للمسموع من كلام العرب، فتتنزّل إلى ذهن المتلقّي بطاقات حجاجية مهمتها التعريف بالوجه المنتج للاستعمال الفصيح الصحيح.

وإذا ما تجاوزنا هذين الأصلين المهمين في مسار الدرس الصرفي، فإنّ النشاط الذهني يقدّم صيغاً أخرى للاستدلال، تعمل على إضفاء الطابع العلمي للمتن، وتوجيه الخطاب بعيداً عن لغته النفعيّة المباشرة، ليكون التحوّل مع القارئ من جنبه معرفيّة بحثه، لها مرتكزات النظر العقلي والتحليل الفلسفي، فهي أدلة تعزيز مطالب البحث، وتقوي مبتنياته، ومن ثمّ تعمل على خلق مساحات مشتركة في عمليّة التواصل بين المنتج والقارئ.

ومن الأدلة الأخرى التي نعثر عليها في متن هذا التصريف ما يأتي:

دليل الإجماع

الإجماع يُراد به: (إجماع نحاة البلدين: البصرة والكوفة)⁶⁹، وقد ذكر ابن جني متى يكون الإجماع حجة بقوله: (اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص. والمقيس على النصوص فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه)⁷⁰، وقد يكون الإجماع منبعه أهل العربية، فإذا ما تيقن إجماعهم على أمر، كان ذلك الأمر قائماً بنفسه في صناعة الوجه الذي يجري عليه الاستعمال، ولا يجوز إنكاره أو الاعتراض عليه. والإجماع سبيل يُعوّل عليه ابن المؤدّب في الاستدلال على بعض المسائل، وهو دليل يستمدّ شرعيته من التواطؤ على السخية، والاتفاق على الوجه

أو المسألة، وفي كليهما تحصل درجة من التوثيق والاطمئنان لدى القارئ من جهة امتناع المجموع على خلافه، والإجماع عند المصنّف على نوعين: إجماع العلماء وإجماع العرب، ومن أدلته في هذا المجال:

- أورد المصنّف دليل إجماع علماء المدرستين على امتناع تثنية الفعل وجمعه، وفي ذلك يقول: (فأمّا الفعل بنفسه فإنّه لا يُثنى ولا يُجمع، على إجماع من الكوفيين والبصريين، لأنّهم يريدون من الأعداد وإن كثرت فعلاً واحداً)⁷¹. ولا شك أنّ هذا الإجماع له بعده الحجاجي في الإقناع بحكم صدوره من العلماء الذي يشتغلون على الحقل الصرفي بلا تخلف أو تعارض، وهنا يبدي المتلقّي التسليم؛ لأنّ الرأي صادر من أصحاب الصنعة أنفسهم.
- ذكر المصنّف إجماع العرب في مسألة جواز تحويل الواو إلى ياء من علياء، وفي ذلك يقول: (ألا ترى أنّ العرب أجمعت فيها على الياء وهي من الواو. وإنّما بنوها على "علّيت" وهما لغتان من "علّوت")⁷².
- وأورد إجماع العرب في حذف الهمزة من أمر وأكل وأخذ وأمر في قوله: (... إلّا في الأمر من الأكل والأخذ والأمر خاصّة، فإنّ العرب أجمعت على حذف الهمزتين معاً من أوامرها طلباً للخفة)⁷³. ولهذا الإجماع قيمة معرفيّة تفوق إجماع العلماء؛ لأنّه ينطلق من لسان التداول ومجالي الاستعمال، إذ لا يمكن تخنئة ما يتواطأ عليه أهل الفصاحة والبلاغة.

دليل الاستقراء

أورد هذا الدليل السيوطي في أدلّة شتّى من اقتراحه⁷⁴، وهو يقوم على تتبّع الجزئيات صعوداً إلى تعميم الحكم، ومن ثمّ صياغة قانون كلي ينضوي تحته جميع المصاديق التي تمّت معاينتها عند التعميم، و مرجعيته معرفيّة تقوم على السماع بالدرجة الأساس، وفي ضوء ذلك صاغ العلماء حدّ النحو على أساسه، يقول الفارسي فيه: هو (علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب)⁷⁵، والمصنّف يختزل هذا الدليل بعبارات الكلّ والتعميم في الإخبار، ومن صور هذا الدليل ما يأتي:

- أورد هذا المفهوم ضمناً في حديثه عن بنية الانفعال، فقال: (ولم يأت من هذه البنية فعل واقع)⁷⁶. وهذا الإخبار بالنفي ينطوي على التعميم في الحكم، والحكم بدور يترشح عن التنبّع الدقيق للكلام الصحيح الفصيح، وإلّا كان معرضاً للطعن والتقويض.
- يتجلى المفهوم في معرض حديثه عن بناء الافعال، إذ يقول: (وهذه البنية لا تجيء إلّا في المبالة والتاكيد، الا ترى أنّهم قالوا: أعشبت الأرض، فإذا أرادوا أن يجعلوا ذلك كثيراً عامّاً قالوا: اعشوشب)⁷⁷. واستعمال الاستثناء في النصّ لتأكيد مفهوم الحصر في الإخبار عن دلالة هذه البنية، وقطعاً هذا الحكم لا يُبنى على معاينة الشواهد القليلة. بل يستند إلى الكثير مما جمعه العلماء من التراث اللغوي، والخصائص المشتركة فيه تبوح بخاصيّة التعميم التي تعكس السنن المؤلّفة للقاعدة.
- استعمل أسلوب النفي في التعميم في بعض الموارد، كما في قوله: (وليس في كلام العرب ياء ساكنة يكون قبلها حرف والياء ثابتة وبعدها حرف إلّا كُسر أوله)⁷⁸. وهذا الإخبار لا يكون قطعياً إلّا إذا اعتمد على الاستقراء في تقرير الحكم، وبخلافه ينتفي القطع والتعميم.

- ومن الاستقراء التعميم بنفي زيادة الواو أولاً، وفيه يقول: (إنّ الواو لا تُزاد أوّلاً البتّة)⁷⁹. ومثله: (والألف لا تكون أصلاً أبداً)⁸⁰. وهذا التعميم يمثل قاعدة كليّة يُعتمد عليها في تحديد مواضع الزيادة وزنة الكلمة.
- وقد يكون التعميم مؤدّى لفظة "كَلَّ" كما في قوله: (وكَلَّ ما يُبني على فَعَال جُمع على ثلاثة أوجه: فُعَلْ وأَفْعَلْ وأَفْعَلَة)⁸¹، ومثله: (كَلَّ ما يُبني على فَعَال جُمع على فُعَلْ لا غير... وكَلَّ ما يُبني على فَعَالَة أو فَعُولَة أو فَعِيْلَة أو فَعَالَة جُمع على فَعَائِل)⁸². والتعميم الذي يُقدّمه لفظ كَلَّ يختزن العمل المضني الذي بذله العلماء الأوائل في جمع التراث اللغوي من البوادي والقبائل العربيّة الفصيحة بحثاً وتنقيحاً عن المعايير التي بموجبها يتأسس النظام الصارم الذي يحفظ اللغة من الضياع والاندراس. فهذه الكليّة اختزال لذلك المسموع الكثير من لسان العرب الموثوق به.
- وقد استعان بهذا الدليل لنفي النظير، كما في قوله: (ليس في كلام العرب "أَفْعَلَة" صفة)⁸³، مستدلاً به على أن الهمزة في إمعة أصليّة لا زائدة.

دليل الكثرة

من الأدلّة التي يُعتمد عليها في تحرير المطالب الصرقيّة دليل الكثرة، وهو من الأدلّة التي تسير مع القياس بتوازٍ في المؤدّى وتأليف القاعدة؛ لأنّه يقع في قبال القليل والنادر، وكَلَّ من استند إلى الكثير في الاستدلال استرعى اطمئنان القارئ وحظي بقبوله، ومن هذه الأدلّة لدى المصنّف ما يأتي:

- استعمل هذا المفهوم في بيان جمع الوصف أفعل بقوله: (وأكثر جمعه يجيء على "فُعَلٍ" نحو: أصمّ وصُمّ)⁸⁴، وهذه الكثرة تبيّن درجة الورود ومرتبته، وما كان كثيراً في الاستعمال شرع مسلكاً للجري والافتقار.
- وهو من أدلّة الزيادة المعتمدة لدى العلماء⁸⁵، وقد علّل به المصنّف في الحكم على الحرف بالزيادة، ومن ذلك قوله في زيادة الهمزة والياء أوّلاً: (اعلم أنّ الهمزة إذا كانت أوّلاً وكان الشيء الذي هي فيه عدده أربعة أحرف بها فصاعداً فهي زائدة... وكذلك الياء تجري مجرى الهمزة أوّلاً... وإنّما كان هذا زائداً وإن لم يشترك منه ما تذهب فيه لكثرة ما تبيّن لك من هذا المثال مما يشترك ما تذهب فيه نحو: أحمر، وأسود، وأبيض، وأحمد وذلك أكثر من أن يُحصى)⁸⁶. وزيادة الهمزة في المقام لا يحتاج إلى اعتمال التأويل؛ لأنّ الكثرة تبعث الاطمئنان وتزيد من درجة الترجيح وإن كان الاشتقاق مفقوداً.
- أورد المفهوم في حديثه عن الأمر من الملتوي بقوله: (والأمر من هذين البابين اللذين سقطت الواو من غابرها بغير ألف لتحرك الحرف الثاني في الغابر، وإنّما تحرك لسقوط الواو، وسقطت الواو للعلل التي ذكرناها في باب المثال، غير أنّ الهاء تلحق آخره استئقلاً لحرف واحد مثل: قه زيدا، عه الحديث، وما أشبهها. فإذا وصلت ذلك بواو أو فاء حذفت الهاء فقلت: إذهب فق زيدا، وقم فع الحديث. وهذا الأكثر الأفضى من كلام العرب)⁸⁷.
- استعمل المفهوم في بيان مصادر اللزوم من الباب الرابع، وفيه يقول: (وإذا كان على فَعَل يَفْعَل بكسر العين من الماضي وفتحها من الغابر، كان أكثر مصادر اللزوم منه على "الفعل"... وأكثر مصادر الواقع منه على "الفعل")⁸⁸.

دليل التصريف

أفاد العلماء كثيراً من هذا الدليل في التعرّف على أصول الكلمات، فضلاً عن صوغ القواعد الصرفيّة، وقد جعله ابن عصفور الدليل الثاني من الأدلة التي يُعرف بها الزائد من الأصلي⁸⁹، فعملية تحويل الأصل إلى صيغ مختلفة تنطوي على جهتين: جهة الثبات وجهة التغيّر، ومن خلال الثبات نقف على الحروف الأصول في الكلمة، وفي التغيّر نتعرّف على الحذف والزيادة والإعلال والإبدال وهذا ما يقدمه دليل التصريف، ومما نجده عند المصنّف:

- احتجّ بالجمع على أنّ أصل دينار دَنَار، وأنّ الياء بدل من النون، فقال: (كما قالوا: دينار، ثم جمعه: دنانير. فعُرف بهذا أنّ أصل دينار، دِنَار، إذ جمعه: دنانير، ولم يقولوا دنانير)⁹⁰، وفي ضوء هذا التحوّل في الصيغ الذي ينتجه التصريف نقف على أصل الياء، وعلى شاكلته الياء في كلمة ديوان⁹¹.
- استدلّ على أنّ كلمة تَحْيِرٌ مزيدة بالياء لا التضعيف من خلال التصريف، وفي ذلك يقول: (وأما "تَحْيِرْتُ" فهي "تَفْيَعْلْتُ" لأنها من: حَارَ يَحُورُ. ولو كانت "تَفَعْلْتُ" لكانت "تَحَوَّرْتُ". والمصدر: التَحْيِرُ، وهو "تَفْيَعْلُ")⁹².
- ومن جميل استدلاله بالتصريف الوقوف على أصالة الحرف، ومنها قوله في الهمزة الأصليّة: (فأما أَوْلَقُ، وأَيُّصِرُ، وإمّعة فإنّ الهمزة فيهن غير زائدة، لأنهم قالوا: أَوْلَقَ الرجل فهو مألوق، إذا جُنَّ، فقد تبين لك أنّ الهمزة من نفس الحرف. وأيُّصِرُ، الهمزة من نفس الحرف لقولهم: إصَار، فهذا اثبت)⁹³.
- استدلّ على زيادة النون الأولى في منجنيق بالتصريف، أي بتحويل الصيغة إلى مبنى الجمع، وهو مجانيق، وفي سقوطها دليل على أنّها ليست من أصل الكلمة، إذ لو كانت أصليّة لثبتت في التصريف⁹⁴.

دليل الاشتقاق

الاشتقاق له صلة وثيقة بالتصريف، وقد أكد ابن جنّي هذه العلاقة بقوله: (وينبغي أن يعلم أن بين التصريف والاشتقاق نسبا قريباً، واتصالاً شديداً؛ لأن التصريف إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى، مثال ذلك أن تأتي إلى "ضرب" فتبني منه مثل "جعفر" فتقول: "ضرب" ، ومثل "قمطر": "ضرب" ، ومثل "دِرْهَم": "ضرب" ، ومثل "علم": "ضرب" ، ومثل "ظرف": "ضرب" ، أفلا ترى إلى تصرفك الكلمة على وجوه كثيرة. وكذلك الاشتقاق أيضاً، ألا ترى أنك تجيء إلى الضرب الذي هو المصدر فتشتق منه الماضي فتقول: "ضرب" ، ثم تشتق منه المضارع فتقول: "يضرب" ، ثم تقول في اسم الفاعل: "ضارب" ، وعلى هذا ما أشبه هذه الكلمة)⁹⁵، وللاشتقاق حضور فاعل في أدلة التصريف، فمن خلاله نقف على الأصل الذي تترشح منه الكلمات، وبه نقف على محال الزيادة، وقد أفاد منه الصرفيون كثيراً⁹⁶، وقد أفاد منه ابن المؤدّب فيما يأتي:

- استدلّ على زيادة الميم آخرّاً بالاشتقاق في: زُرْفُمٌ وَسُنْهُمٌ وَفُسْحُمٌ وَدِلْقَمٌ، ولولاه كانت من الأصل⁹⁷.
- استدلّ على زيادة النون في رعشن بالاشتقاق، وفي ذلك يقول: (وإذا وجدت حرفاً من حروف الزوائد سوى الواو والياء والألف في شيء يشتقّ من معناه ما يذهب منه الحرف الزائد فاجعله زائداً، نحو: رعشن، لأنّه من الارتعاش)⁹⁸. ومثل هذا استدلّ على زيادة الهمزة من شمال وشامل⁹⁹.

دليل عدم النظير

أفاد العلماء من هذا الدليل كثيراً في مسائل التصريف، وقد تجلّى بوضوح أكثر في مبحث

الزيادة¹⁰⁰، وهذا الدليل يعول على الاستقراء في مبناه؛ لأنه يثبت المدعى بالعدم، فالعدم هو المنطلق الذي يركز عليه دليل الصرفي في إثبات بعض مدعياته في مسائل التصريف، ومن استعمال المصنّف له:

- استدلّ على زيادة النون من كنهبل بعدم النظير، إذ ليس في كلام العرب اسم خماسيّ زنة فعُلّ مثل سَفَرَجُل، فحكم على النون بالزيادة لعدم استعمال هذا المبنى في لغة العرب، ومثله في الحكم على النون من كلمة قَرَنُفُل¹⁰¹.
- استدلّ على زيادة النون في جُنْدَب وعُنْصِر وقُنْبَر بعدم النظير لهذه الصيغة في كلام العرب، إذ ليس في الكلام لفظ مثل جُعْفَر¹⁰². وكان الأخفش يذهب إلى وجود هذا البناء السادس، ومثّل له بَحُحْدَب وخالفه فيه جميع البصريين¹⁰³.
- استدلّ على زيادة التاء من غَزُوَيْت بعدم النظير، فليس شيء من الأسماء على وزن فِعْوَيْل إن جعلتها أصليّة، فهي إذًا، على وزن فِعْلَيْت¹⁰⁴.
- استدلّ على زيادة النون من نَرَجِس؛ إذ ليس في الأسماء كلمة في الرباعي على وزن فَعْلَل¹⁰⁵.

وثمة أدلة أخرى قليلة الاستعمال، ومنها:

دليل الأولى

أوضح أبو البركات بن محمد الأنباري هذا الدليل في لمعه، فقال: (وأما الاستدلال بالأولى فهو أن يبين في الفرع المعنى الذي تعلق به الحكم في الأصل وزيادة)¹⁰⁶، وقد استدلّ به المصنّف في مورد جمع المكسور الفاء، فقال: (وقال قطرب: وحكى الفراء: انبأنا يونس وغيره: وخرقات. وقال بعضهم: سِدْرَات فأسكن كما أسكن ثَمْرَات، وهذا أولى أن يُسكّن لتثقيل الكسرة)¹⁰⁷ فإذا ثبت التحريك وهو ثقيل فمن الأولى إثبات التسكين لخفته.

دليل الإلحاق

الإلحاق: وهو زيادة حرف أو حرفين على الحروف الأصلية في الفعل، أو الاسم، لتصير الكلمة المزيدة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف وهيأتها الحاصلة من الحركات والسكنات¹⁰⁸؛ وقد اعتمد المصنّف عليه لإثبات أصالة بعض الحروف، وهذا ما عمله في تحليله الصرفي لكلمة مَهْدَد، فالميم أصليّة استناداً إلى فكّ الإدغام، ولو كانت زائدة لوجب الإدغام وقالوا: "مَهْدَد"¹⁰⁹. وفكّ الإدغام دليل على أن الدال الثانية زائدة للإلحاق على نحو السماع كما في جلبب.

الخاتمة

نجح ابن المؤدّب في بناء متنه المعرفي على أسس معرفيّة وضوابط معيارية، تنقل المتلقّي من أفق التعلم الساذج والتعاطي الهامشي إلى منازل الوعي وعمق التفكير من أجل صياغة الفكر الصرفي بأنموذجه الاستدلالي الذي يعتمد على طريقي النقل والعقل، وقد كان أكثراً من الأسلوب الأوّل الذي يستند إلى الموروث اللغوي بالدرجة الأساسيّة في تحرير المسائل وتقديم القاعدة، وتبني الاختيار، وهذا المنحى يجعل المنهج الذي يتوسّل به المصنّف وصفيّاً، يعاين الظاهرة في مهد ولادتها بعيداً عن اعتماد التأويل وتفلسف التقدير، ولكنّ هذا لا يمنع النشاط الذهني الذي يتخلل طرح المسائل، فتلك سمة ذاتية طبع عليها العقل البشري، وهذا ما يجعل الأسلوب الثاني خاصيّة فردية يركن إليها المؤلّف للحوار العقلي الذي يروم استمالة القارئ واستجابته، وقد أفاد من سبل المنطق وآليات الفلسفة في الحجاج وتحصيل الإقناع. كما أفاد من مباني المنظومة الصرفيّة كثيراً في الاستدلال، وهو طريق يتكئ على طبيعة الدرس الصرفي نفسه، فنجده قد أفاد من التصريف والاشتقاق والكلّ واللاحق وغيرها في عرض المرافقات

الاستدلالية لمسائل التصريف التي تجعل الإطار العام في بناء المتن الصرفي لديه لا يواظب الصيغة التأويلية والمسلك التقديري التي عرفت في عصر المصنف.

- 1 . الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة: 81.
- 2 . ينظر: الاقتراح: 96.
- 3 . ينظر: دقائق التصريف مقدمة المحقق: 14.
- * تكفل محقق الكتاب بتخريب شواهد الكتاب ولا أرى ضرورة لذكرها.
- 4 . ينظر: دقائق التصريف: 34-35.
- 5 . ينظر: السابق نفسه: 43.
- 6 . ينظر: السابق نفسه: 62.
- 7 . ينظر: الخصائص: 63.
- 8 . ينظر: السابق نفسه: 72.
- 9 . ينظر: السابق نفسه: 75.
- 10 . ينظر: السابق نفسه: 76.
- 11 . ينظر: السابق نفسه: 85.
- 12 . ينظر: السابق نفسه: 88.
- 13 . ينظر: السابق نفسه: 90.
- 14 . ينظر: السابق نفسه: 135-136.
- 15 . ينظر: دقائق التصريف: 136.
- 16 . ينظر: السابق نفسه: 160.
- 17 . ينظر: السابق نفسه: 168.
- 18 . ينظر: دقائق التصريف: 92.
- 19 . ينظر: السابق نفسه: 62.
- 20 . ينظر: السابق نفسه: 68.
- 21 . ينظر: السابق نفسه: 131.
- 22 . ينظر: السابق نفسه: 135.
- 23 . ينظر: السابق نفسه: 168.
- 24 . ينظر: دقائق التصريف: 191.
- 25 . ينظر: المعني في تصريف الأفعال: 198، ودروس التصريف: 129-130.
- 26 . ينظر: دقائق التصريف: 241.
- 27 . ينظر: السابق نفسه: 280-281.
- 28 . المنصف: 242.
- 29 . ينظر: السابق نفسه: 47.
- 30 . ينظر: السابق نفسه: 165.
- 31 . ينظر: السابق نفسه: 259.
- 32 . ينظر: السابق نفسه: 277، وينظر: المنصف: 254.
- 33 . ينظر: الاستشهاد والاحتجاج باللغة: 109-114، أصول النحو العربي: 52-55.
- 34 . ينظر: دقائق التصريف: 74.
- 35 . ينظر: السابق نفسه: 228.
- 36 . ينظر: السابق نفسه: 166.
- 37 . ينظر: دقائق التصريف: 201.
- 38 . ينظر: السابق نفسه: 341.
- * ضمن ابن المؤيد كتابه مسائل خارج إطار الحقل المعرفي لدقائقه، فكانت الأمثال حجة لتلك المسائل
- 39 . ينظر: السابق نفسه: 302.
- 40 . ينظر: السابق نفسه: 420.
- 41 . السابق نفسه: 131.
- 42 . ينظر: السابق نفسه: 348.
- 43 . ينظر: السابق نفسه: 289.
- 44 . السابق نفسه: 356.
- 45 . ينظر: السابق نفسه: 135.
- 46 . ينظر: الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة: 81.
- 47 . السابق نفسه: 93.
- 48 . ينظر: السابق نفسه: 93.
- 49 . دقائق التصريف: 130.
- 50 . السابق نفسه: 288، وينظر: 158، 243، 276، 339.
- 51 . السابق نفسه: 273، وينظر: 261.
- 52 . ينظر: السابق نفسه: 272-273، وينظر: الكتاب: 4/348، والمنصف: 248-251، والممتع الكبير: 296-299، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي: 3/101-102.
- 53 . دقائق التصريف: 131، وينظر: 133.
- 54 . السابق نفسه: 257.
- 55 . السابق نفسه: 46.
- 56 . السابق نفسه: 355.
- 57 . السابق نفسه: 60.
- 58 . السابق نفسه: 134.
- 59 . السابق نفسه: 382.
- 60 . السابق نفسه: 355.
- 61 . السابق نفسه: 152.
- 62 . السابق نفسه: 218.

| | |
|-----|--|
| 63 | . السابق نفسه: 159. |
| 64 | . السابق نفسه: 58. |
| 65 | . السابق نفسه: 99. |
| 66 | . السابق نفسه: 93. |
| 67 | . السابق نفسه: 130. |
| 68 | . السابق نفسه: 135. |
| 69 | . الاقتراح: 146. |
| 70 | . الخصائص: 169. |
| 71 | . دقائق التصريف: 39. |
| 72 | . السابق نفسه: 292. |
| 73 | . السابق نفسه: 393. |
| 74 | . ينظر: الاقتراح: 233. |
| 75 | . التكملة: 181. |
| 76 | . دقائق التصريف: 174. |
| 77 | . السابق نفسه: 181. |
| 78 | . السابق نفسه: 329. |
| 79 | . السابق نفسه: 355. |
| 80 | . السابق نفسه: 356. |
| 81 | . السابق نفسه: 386. |
| 82 | . السابق نفسه: 386. |
| 83 | . السابق نفسه: 356. |
| 84 | . السابق نفسه: 202. |
| 85 | . ينظر: التصريف الملوكي: 48-49، والممتع الكبير: 48، وارتشاف الضرب: 26 / 1 |
| 86 | . دقائق التصريف: 355. |
| 87 | . السابق نفسه: 338-339. |
| 88 | . السابق نفسه: 64. |
| 89 | . ينظر: الممتع الكبير: 46-47. |
| 90 | . دقائق التصريف: 229. |
| 91 | . السابق نفسه: 229. |
| 92 | . السابق نفسه: 278. |
| 93 | . السابق نفسه: 355. |
| 94 | . ينظر: السابق نفسه: 357. |
| 95 | . المنصف: 33. |
| 96 | . ينظر: التصريف الملوكي: 49، وشرح التصريف للثمانيني: 226، والممتع الكبير: 39 |
| 97 | . ينظر: دقائق التصريف: 357. |
| 98 | . دقائق التصريف: 358. |
| 99 | . ينظر: السابق نفسه: 357. |
| 100 | . ينظر: الخصائص: 174، وشرح التصريف للثمانيني: 226، ومقدمة في أصول التصريف: 46، 49، والشافية في علمي التصريف والخط: 81، والممتع الكبير: 49-50، وعدم النظير والاحتجاج به في النحو والتصريف: 94-95. |
| 101 | . ينظر: دقائق التصريف: 356. |
| 102 | . ينظر: دقائق التصريف: 357. |
| 103 | . ينظر: المنصف: 55، والممتع الكبير: 54-55. |
| 104 | . ينظر: دقائق التصريف: 359، وينظر: الممتع الكبير: 50، وارتشاف الضرب: 27 / 1. |
| 105 | . ينظر: السابق نفسه: 355. |
| 106 | . لمع الأدلة: 131، وينظر: حكم الأولى عند الرضي الاسترآبادي في شرحه على كافية ابن الحاجب وشافيته: 14، 20-21. |
| 107 | . دقائق التصريف: 137. |
| 108 | . المعجم المفصل في علم الصرف: 152. |
| 109 | . ينظر: السابق نفسه: 357. |

المصادر

القرآن الكريم

ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة د. رجب عثمان محمد، مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة. ط1، 1998م.

الاستشهاد والاحتجاج باللغة رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، الدكتور محمد عيد، عالم الكتب، 1988م.

أصول النحو العربي، محمد خير الحلواني، مطبعة افريقيا الشرق الدار البيضاء.

الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين الأنباري، قدم لهما واعتنى بتحقيقهما سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السوريّة- دمشق، 1957م.

الاقتراح في علم أصول النحو، الإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق وتعليق الدكتور حمدي عبد الفتاح مصطفى، مكتبة الآداب- القاهرة، ط 3، 2007م.

التصريف الملوكي، أبو الفتح عثمان ابن جني النحوي، تحقيق الدكتور البدر اوي زهران، الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان، القاهرة، ط1، 2001م.

التكملة، أبو علي الغفاري النحوي، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، عالم الكتب - بيروت، ط2، 2010م.

الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب - بيروت، ط1، 2006م

دروس التصريف في المقدمات وتصريف الأفعال، محمّد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع- القاهرة، 2005م.

دقائق التصريف، أبو القاسم بن محمد بن سعيد المؤدّب، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن دار البشائر - دمشق، ط1، 2004م.

شرح التصريف، عمر بن ثابت الثماني، تحقيق الدكتور إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشيد - الرياض. ط1، 1999.

شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الاسترآبادي، تحقيق محمد الزفراف ومحمد نور الحسن، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي - بيروت ط1، 2005م.

عدم النظر والاحتجاج به في النحو والتصريف دراسة، وتطبيقاً د إبراهيم بن ناصر الشقاري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- الرياض، ط1، 2014م.

الكافية في النحو والشافية في علمي التصريف والخط مع الكافية، ابن الحاجب جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر، تحقيق الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب - القاهرة، ط1، 2010م.

الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة. ط4، 2004م.

المعجم المفصل في علم الصرف، إعداد راجي الأسمر، مراجعة د. أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية- بيروت، ط3، 2009م.

المغني في تصريف الأفعال الدكتور محمّد عبد الخالق عزيمة، دار الحديث - القاهرة، 2005م.

مقدمة في أصول التصريف، طاهر بن أحمد بن بابشاذ، حققه وعلق عليه الدكتور حسين علي السعدي، والدكتور رشيد عبد الرحمن العبيدي، مركز البحوث والدراسات الإسلامية - بغداد. 2006م.

المتع الكبير في التصريف، ابن عصفور الاشبيلي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، ناشرون. ط1، 1996م.

المنصف شرح تصريف المازني، أبو الفتح عثمان بن جني. تحقيق وتعليق محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1999م.